

Distr.
GENERAL

S/1997/454
13 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه نص رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إليكم من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية كرواتيا، السيد ماتي غرانتش (المرفق الأول)، وكذلك تقريراً عن النتائج المحققة حتى الآن في إعادة الإدماج السلمي لأراضي مقاطعتي أوسيچيك - بارانيا وفوكوفار - سريام، التي تتولى إدارتها حالياً إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وفي إعادة إقرار النظام الدستوري والقانوني لجمهورية كرواتيا في تلك الأراضي (المرفق الثاني).

وأرجو كريم مساعدتكم في تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير ايفان سيمونيفتش
الممثل الدائم

المرفق الأول

رسالة مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية كرواتيا

بالنظر إلى المداولات المقبلة التي سيجريها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الدانوب الكرواتية ومشاركة الأمم المتحدة ووجودها مستقبلا في تلك المنطقة، أتشرف بالإعراب عن آراء حكومة جمهورية كرواتيا بهذا الشأن.

وصلت عملية إعادة الإدماج السلمي لمنطقة الدانوب الكرواتية إلى مرحلة نهائية لا رجعة فيها. وهذه العملية ستكون لها آثار إيجابية بعيدة المدى بالنسبة إلى السلامة الإقليمية لجمهورية كرواتيا، وكذلك بالنسبة إلى عملية السلام الشاملة والاستقرار العام في المنطقة الأوسع نطاقا. ونتائج تلك العملية، التي كانت منذ عدة أشهر تبدو غير متيقنة، أصبحت تؤكد حاليا أن الخيار السياسي المتمثل في استعمال الوسائل السلمية في تحقيق إعادة إدماج الجزء الأخير المتبقي من الأراضي الكرواتية الذي لم يصبح بعد تحت السيطرة الكاملة لكرواتيا، كان خيارا مبررا تماما، وبذلك ثبتت أهميته التاريخية.

وكان التعاون الذي أبداه المجتمع الدولي في هذا المجال والأداء الذي أدته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، على الرغم من بعض العقبات العارضة، عنصريين بالغين الأهمية لنجاح هذه المهمة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة. وإننا لنشيد برئيس الإدارة الانتقالية، السفير جاك بول كلاين، ومساعديه العديدين، سواء في ذلك العسكريون بما اتصفوا به من بسالة والموظفون المدنيون بما أبدوه من تفان. ونجاح هذه البعثة في إنجاز الولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن سيكون مفيدا أيضا للأهداف والمصالح الأوسع نطاقا للأمم المتحدة.

كما أن العنصر العسكري لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، بقيادة الجنرالين البلجيكيين، جوزيف شوبس و ويلي هانست، جدير بأرفع مراتب الشناء وأخص درجات التقدير. والمهمة الرئيسية التي كلف بها العنصر العسكري، في الفقرة ١٠ (أ) من القرار ١٠٣٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، هي تجريد المنطقة من السلاح. وهذه المهمة، التي تمثل شرطا أساسيا لجميع الجهود الأخرى، تم إنجازها بنجاح في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٦. أما العنصر المدني للإدارة الانتقالية، المنصوص على ولايته في الفقرة ١١ من القرار ١٠٣٧ (١٩٩٦)، فقد أنجز معظم مهامه في التوقيت السليم وبكفاءة عالية، وعاونته في ذلك، عند الاقتضاء، السلطات الكرواتية المختصة.

ومن ثم أرجو أن تسمحوا لي، بأن أقتصر على إعادة ذكر أهم المساهمات التي قدمتها حكومة كرواتيا حتى الآن في تحقيق هذه المنجزات. فخطاب النوايا (S/1997/27، المرفق)، الذي كانت له أهمية حاسمة في هذه العملية، هيا الأحوال اللازمة لإجراء الانتخابات بنجاح. وقد وصف المراقبون الدوليون، بمن فيهم مجلس الأمن، إجراء تلك الانتخابات بأنه كان نزيها وديمقراطيا، كما أن النتائج ثبت تأثيرها الإيجابي على العملية السياسية في المنطقة. وتم في المواعيد المقررة إنشاء السلطات المحلية المنتخبة وتشكيلها. كما أن الرئيس الكرواتي والحكومة الكرواتية بادرا إلى تعيين ممثلين صربيين في مجلس المقاطعات في البرلمان، وخمسة من الصربيين في مناصب الوزراء المساعدين في بعض الوزارات الحكومية المهمة.

وأحرز تقدم مماثل في ميدان إعادة إدماج النظام القانوني والنشاط التجاري: فالمؤسسات العامة تعكف على إعادة إدماج الأفرع التابعة لها في المنطقة وعلى تعيين مئات من الموظفين؛ ومنذ ١ حزيران/يونيه، أصبحت التشريعات الكرواتية تطبق في جميع أنحاء المنطقة بأسرها. ويجري أيضا دمج النظام التعليمي، مع المواضيع ذات الأهمية الخاصة لدى الطائفة الصربية. وجرى أيضا إدخال العملة الكرواتية تماما في نظام الدفع والنشاط التجاري. وتم إصدار وثائق الجنسية لأكثر من ١٤٠ ٠٠٠ شخص. وعدد الوثائق الممنوحة يفوق كل التوقعات بكثير، وترى الحكومة أن هذا العدد ينبغي أن يكون هو المقياس الأساسي لنجاح الولاية التي اضطلعت بها الإدارة الانتقالية وأفضل معيار يبين نوايا حكومة كرواتيا تجاه مواطنيها، بمن فيهم من سبق أن حمل السلاح ضد كرواتيا.

وقد أصبحت قوة الشرطة الانتقالية تعمل بكامل طاقتها في المنطقة؛ وعرضت كرواتيا التوظيف الكامل على ٨٢٧ من أفراد الشرطة الصربيين التابعين لتلك القوة. كما اتفق تماما على التكوين القومي للشرطة.

وكبادرة أخرى موجهة إلى الأشخاص الذين حملوا السلاح ضد كرواتيا أو أصبحوا مرتبطين بمن فعلوا ذلك، وجه رئيس كرواتيا في مناسبات عديدة إشارات علنية تعد بالعفو والمصالحة.

وهذه كلها خطوات رئيسية ومتسقة تتجاوز أحيانا الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في الاتفاق الأساسي، وأحدثت تغييرات هامة في المنطقة وفي الاحتمالات المنشودة للمستقبل. وفي الوقت نفسه، تحملت حكومة كرواتيا أيضا المسؤولية عن مجابهة المحنة التي تحيق بحوالي ٩٦ ٠٠٠ من المشردين واللاجئين غير الصربيين بعد ست سنوات من المعاناة، وعن ٢ ٣٠٠ من المفقودين، وعن إخراج الجثث من القبور الجماعية، وعن جهود التعمير الرئيسية في المنطقة بأسرها، رغم أن هذه كلها أمور لاقت اهتماما أقل من جانب المجتمع الدولي.

واتساقا مع الاتفاق المتعلق بإجراءات العودة، الذي وقعته كرواتيا والإدارة الانتقالية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أرسيت الأسس اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين من منطقة الدانوب والأجزاء الأخرى من كرواتيا وإليها. وستشمل عملية العودة جميع الذين سجلوا عزمهم على ذلك حتى الآن، وسيجري

تنظيمها في ظل أحوال يسودها الأمن والتقييد بالإجراءات المقررة، تجنباً لتكرار الأحداث المؤسفة التي وقعت في الماضي. وفيما يتعلق بحالات العودة التي تمت حتى الآن، هناك حقيقة ينبغي ألا يغفل عنها، وهي أن كرواتيا هي الدولة الوحيدة أو الطرف الوحيد في المنطقة الذي سجل تدفقا صافيا موجبا لدخول الأشخاص الذين سبق أن حملوا السلاح ضده إلى الإقليم الخاضع لسيطرته.

وبالنظر إلى النجاح الواضح الذي أحرزته حتى الآن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وإتمامها للأجزاء الرئيسية من ولايتها، تعتقد الحكومة أن مهمة المتابعة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في المنطقة ينبغي أن يعاد تشكيلها على نحو يأخذ في الاعتبار حقائق الواقع الجديدة هذه. وينبغي أن يشرع العنصر العسكري للإدارة الانتقالية اعتباراً من ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ في عملية تدريبية لإنهاء النشاط على أن تكتمل تلك العملية في غضون فترة زمنية قصيرة بقدر معقول.

وينبغي أن يقلص العنصر المدني للبعثة سلطاته التنفيذية تدريجياً وأن ينقلها إلى السلطات المنتخبة. وهذا يستلزم عملية إعادة تشكيل رئيسية، تجعل المهام الأساسية مركزة على بناء الثقة والمساعدة الاقتصادية. وقد أكد رئيس الإدارة الانتقالية في مناسبات عديدة أهمية هذا الأمر باعتباره السبيل المؤدي إلى نجاح البعثة. ويمكن أن يتولى العنصر المدني المقبل أيضاً توفير الدعم والمساعدة للهيئات المحلية الجديدة؛ والرصد والمساعدة في إعادة المشردين؛ ورصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة.

وينبغي أن تعمل بعثة المتابعة أيضاً على تيسير الإحلال التدريجي لبعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كرواتيا. وينبغي توسيع نطاق بعثة المنظمة هذه وتعزيزها بأسرع ما يمكن عملياً، كي تتسلم دور المراقبة في المنطقة تماماً في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وهو الموعد المقرر لانتهاء ولاية الأمم المتحدة في المنطقة. والمفاوضات مستمرة حالياً بهذا الصدد مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتتوقع حكومتني أن تُختتم تلك المفاوضات اختتاماً ناجحاً بحلول نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وقد قررت حكومتني، في اجتماعها المعقود في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، أن ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بشكلها الراهن يلزم أن تختتم في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧.

وكرواتيا على استعداد للموافقة على أن يكون للأمم المتحدة مستقبلاً وجود محدود ومعاد تشكيله في منطقة الدانوب الكرواتية، طبقاً لما يقضي به الاتفاق الأساسي ووفقاً للقرارين ١٠٣٧ (١٩٩٦) و ١٠٧٩ (١٩٩٦) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وينبغي أن تكون ولاية بعثة المتابعة هي إتمام نقل السلطة التنفيذية من الإدارة الانتقالية إلى السلطات المنتخبة انتخاباً قانونياً عقب يوم ١٥ تموز/يوليه. وتعلق الحكومة أهمية فائقة على ممارسة السلطات المحلية المنتخبة انتخاباً قانونياً لوظائفها في المنطقة في التوقيت السليم وعلى نحو تام ودون أي عائق. وإتمام عملية إعادة الإدماج يمكن أن يتحقق على أفضل

وجه باحترام الإرادة الديمقراطية للشعب في المنطقة وإبداء الثقة في القرارات التي تتخذها هيئاته المنتخبة.

وإنني إذ أكرر الإعراب عن ثقتنا وتقييمنا الإيجابي لنتائج عملية إعادة الإدماج، التي تشكل مصلحة حيوية على الصعيد الوطني الكرواتي وعلى الصعيد الدولي الأوسع نطاقا، أود أن أبين، باسم حكومة جمهورية كرواتيا، أن الأمر المتوقع لدينا هو أن هذه الآراء ستحترم احتراما تاما في المناقشات المقبلة التي ستجري في مجلس الأمن.

(توقيع) ماتي غرانتش

المرفق الثاني

تقرير عن النتائج المحققة حتى الآن في إعادة الإدماج السلمي
لأراضي مقاطعتي أوسيجيك - بارانيا وفوكوفار - سريام التي تتولى
إدارتها حالياً إدارة الأمم المتحدة الإنتقالية لسلافونيا الشرقية
وبارانيا وسيرميوم الغربية، وفي إعادة إقرار النظام الدستوري والقانوني
لجمهورية كرواتيا في تلك الأراضي

بموجب قرار رئيس الجمهورية المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، أنشئت لجنة حكومية لإعادة إقرار النظام الدستوري والقانوني لجمهورية كرواتيا في أراضي مقاطعتي أوسيجيك - بارانيا وفوكوفار - سريام، التي تتولى إدارتها حالياً إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، وأسندت إليها ولاية توفير التوجيه للأنشطة التي تضطلع بها سلطات الدولة والهيئات المحلية والإقليمية والبلدية في مجال إعادة إقرار النظام الكرواتي الدستوري والقانوني والنظامين الاجتماعي والاقتصادي بوجه عام في المنطقة، وضبط تلك الأنشطة والإشراف عليها، بالاشتراك مع رئيس الإدارة الانتقالية. وقامت اللجنة الحكومية، عملاً بولايتها، بإعداد هذا التقرير عن النتائج المحققة حتى الآن في إعادة الإدماج السلمي لمنطقة الدانوب الكرواتية وإعادة إقرار النظام الدستوري والقانوني فيها، وذلك على النحو التالي:

أولاً - إعادة إقرار النظامين الدستوري والاقتصادي

١ - إعادة توطيد السلطة

أجريت للمرة الأولى في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٧ في كامل إقليم جمهورية كرواتيا انتخابات مجلس المقاطعات بالبرلمان الكرواتي وانتخابات الهيئات التمثيلية لوحدات الإدارة المحلية والحكم المحلي (المقاطعات والبلديات والبلديات). وعقب هذه الانتخابات، شكلت جمعيتان إقليميتان لمقاطعتي أوسيجيك - بارانيا وفوكوفار - سريام، وشكلت مجالس للمدن وجمعيات للبلديات في هاتين المقاطعتين، وتم انتخاب رؤساء جمعيات البلديات ومجالس المدن، إلى جانب رؤساء البلديات وعمد بلدات فوكوفار وبيلي مناستير وإيلوك.

وعن طريق هذا النظام الانتخابي الفعال، أصبح عدد مجموعه ٢٤١ من ذوي القومية الصربية أعضاء في الهيئات التمثيلية لوحدات الحكم المحلي في إقليم منطقة الدانوب الكرواتية: ١٠٩ في إقليم مقاطعة أوسيجيك - بارانيا و ١٣٢ في إقليم مقاطعة فوكوفار - سريام. وسيكون عدد أفراد الطائفة العرقية الصربية في مناصب السلطات البلدية متناسبا مع نتيجة الانتخابات، في حين أن عدد المطلوبين من موظفي الخدمة المدنية والموظفين في وحدات الحكم المحلي سيحدد فيما بعد حسب الاقتضاء.

وفي الوقت نفسه، سمى رئيس الجمهورية نائبين من الطائفة القومية الصربية في مجلس المقاطعات بالبرلمان الكرواتي، وعيّن أربعة من الطائفة العرقية الصربية وزراء مساعدين في وزارات

التعليم والثقافة والعدل والداخلية، بينما أصبح أحد أفراد تلك الطائفة مسؤولاً رفيع الرتبة في وزارة التعمير والتنمية.

٢ - بدء استعمال الـ "كونا" كعملة جديدة وإقرار عمليات الدفع المحلية

اعتباراً من ١٩ أيار/مايو ١٩٩٧، أصبحت الكونا هي الوسيلة القانونية الوحيدة للدفع في كامل إقليم جمهورية كرواتيا، وتم أيضاً إقرار عمليات الدفع المحلية. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، تبادل ١٠٧٥ مواطناً العملة اليوغوسلافية مقابل الكونا في ٢٢ مكتبا للصرف (٢٥ مكتب بريد و ٧ فروع تابعة للدائرة العامة للمحاسبة ومراجعة الحسابات)، أي في ٦٥ مركزاً في كامل أنحاء المنطقة. وقدمت ٩٠٧ من الشركات طلب تحويل. وأصبحت عمليات الدفع المحلية المعمول بها منتظمة داخل المنطقة وكذلك في المعاملات مع المناطق الأخرى في كرواتيا.

٣ - إعادة إدماج قوات الشرطة

(أ) قوات الشرطة الانتقالية

تم إدماج قوات الشرطة الكرواتية في قوات الشرطة الانتقالية. وتخضع عملية عبور الحدود مع هنغاريا إلى مراقبة أفراد قوات الشرطة الانتقالية الكرواتية، في حين يدير نقاط التفتيش (مع جمهورية يوغوسلافيا السابقة) الدوريات المشتركة التابعة لقوات الشرطة الانتقالية. ووفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية عرضت وظائف في قوات الشرطة على ٨٢٧ صربياً من أفراد قوات الشرطة الانتقالية الذين لم يصنفوا كمجرمي حرب ولم يسجلوا كمركبي أعمال إجرامية. وتظل عقود العمل (اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧) مفتوحة للتوقيع مدة ١٠ أيام. وتم أيضاً الاتفاق على نسب الجنسيات في قوات الشرطة الكرواتية، وتم اتخاذ إجراءات تحضيرية من أجل تحقيق عمل متكامل لمراكز الشرطة، تمشياً والهيكل التنظيمي لإدارة الشرطة الكرواتية. وبموجب أحكام مذكرة التفاهم التي وقعتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ووزارة الداخلية، يكون قائد الشرطة كرواتياً، بينما يكون المسؤول عن قطاع الشمال (بارانيا - إدارة شرطة مقاطعة اوسيجيك - بارانيا) صربياً.

واعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧، تنطبق القوانين والأنظمة الكرواتية تنطبق على المنطقة بأسرها، ولذلك تم تزويد جميع وحدات الشرطة بالأحكام القانونية والاستثمارات الملائمة.

(ب) الإجراءات الإدارية - إصدار الوثائق الكرواتية

استلمت المكاتب الإدارية في منطقة الدانوب الكرواتي في الفترة بين ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ و ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧ الوثائق التالية:

- ٦٩٦ ١٤٥ طلباً للحصول على شهادة جنسية،
- ٦٠٠ ٤٥ طلبات للاعتراف بالجنسية الكرواتية أو اتخاذ قرار بشأنها،

- ٢٣١ ١١٤ طلبا لإصدار بطاقة هوية،
- ٦٦٠ ١٠٥ طلبا لإصدار جواز سفر،
- ٧٧٤ ٣٧ طلبا لإصدار شهادة ميلاد أو بيانات أخرى تتعلق بالإحصاءات الحيوية.

وتم خلال هذه الفترة معالجة المطالب التالية:

- ٤٣٨ ١٤٣ مطلباً أو ٩٨ في المائة من مطالب إصدار شهادات الجنسية،
- ٧٠٠ ٤٤ مطلباً أو ٩٩,٣ في المائة من المطالب المتعلقة بالمواطنة،
- ٧٩٣ ١١٣ مطلباً أو ٩٩,٦ في المائة من المطالب المتعلقة ببطاقات الهوية،
- ١٨٢ ١٠٥ مطلباً أو ٩٩,٥ في المائة من المطالب المتعلقة بجوازات السفر،
- ٦٢٦ ٣١ مطلباً أو ٨٣ في المائة من المطالب المتعلقة بشهادات الميلاد أو البيانات الأخرى المتعلقة بالإحصاءات الحيوية.

وهناك عدد من الوثائق المطلوبة لم يستلمها أصحابها إطلاقاً، على الرغم من أن هناك حالياً ٢٥٥ ٩ شهادة جنسية و ٦٨٩ ٩ شهادة ميلاد جاهزة كي يستلمها أصحابها.

وفيما يتعلق بإصدار مقتطفات من الإحصاءات الحيوية، جدير بالإشارة أن سجلات المواطنين في منطقة الدانوب الكرواتي لم يصل بعد إلى أيدي السلطات الكرواتية. وعلاوة على ذلك، أتلّف عدد من السجلات التي تغطي المناطق من جمهورية كرواتيا التي حررت في وقت مبكر، أو حولت السجلات إلى أشخاص آخرين.

وفي ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، شُرِع في تسجيل المركبات بموجب اتفاق تسجيل المركبات الآلية الموقع بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وحكومة كرواتيا. وخلال الأيام الثلاثة الأولى تم فحص ٢٢٢ مركبة. ونظراً للاهتمام البالغ بالحصول على رخص قيادة المركبات، كما أبدى ذلك السكان المحليون، تم الشروع في مفاوضات مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية لإصدار رخص قيادة المركبات.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، تم فتح خط مباشر لتوفير المعلومات عن مطالب المواطنين. وتم الرد على ٤٢٣ ١ مطلب استفسار وشكوى تقدم بها أصحابها على الخط المباشر وذلك من جملة ٥٠٥ ١ مطلباً وشكوى تم التقدم بها حتى الآن. وتم تقديم ٨٨ ١ مطلب استفسار إلى وزارة الإدارة العامة التي ردت على ٤٠ ١ مطلباً منها.

٤ - إعادة إدماج الجهاز القضائي

بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٧، أصدر الجنرال ج. ب. كلاين قراراً رسمياً بشأن تطبيق القانون الكرواتي في إقليم منطقة الدانوب الكرواتية، يتضمن تنفيذ الأحكام الدستورية والقانونية فضلاً عن أحكام الاتفاقات الدولية والأنظمة الأخرى. ولذلك، تبدأ الأجهزة القضائية في المنطقة، اعتباراً من ١ حزيران/يونيه ١٩٩٧ في إدارة شؤون العدل بتطبيق القانون الكرواتي على كل قضية جديدة. وتدفع للقضاة العاملين في تلك الأجهزة مرتبات بموجب الأنظمة الكرواتية ذات الصلة.

ووفقاً للاتفاق المذكور أعلاه، أعلنت وزارة العدل في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧ عن الوظائف الشاغرة في محاكم المنطقة. وهي في انتظار استلام طلبات العمل.

ويجري حالياً تسجيل المحامين في المنطقة في قوائم، إذا ما رغبوا في الانضمام إلى نقابة المحامين الكرواتيين. ويتوقع أن يلي ذلك تسجيلهم في وقت لاحق في مجلس نقابة المحامين، وستنظم التفاصيل المتعلقة بذلك.

وفيما يتعلق بقانون العضو العام وقائمة مجرمي الحرب المعلنة على الملأ، أعطي مكتب المدعي العام في أوسيجيك ومحاكمة المقاطعة الإذن ببدء العمل، بينما سيسمح لأي شخص يدعي أنه لم يرتكب أي جريمة حرب بالمشاركة في الإجراءات. وسيحق لأي شخص مدرج في قائمة مجرمي الحرب الاطلاع على الوصف الوقائي للتهمة الموجهة ضده، وذلك وفقاً للأنظمة الكرواتية. وكلف بإنجاز هذه المهام فريق مشترك مكون من قضاة كرواتيين وممثلين للجهاز القضائي المحلي. وستمتنع المحاكم المختصة ومكاتب المدعين العامين، بالاقتران مع وزارة الداخلية الكرواتية، عن احتجاز الأشخاص الذين لم تصدر بشأنهم أوامر اعتقال، وذلك إلى أن يتأكد بما لا يدعو مجالاً للشك أن قانون العضو العام لا ينطبق على الشخص المعني. ويتبين من البيانات التي تمت معالجتها حتى الآن أن قانون العضو العام طُبّق حتى الآن على ٦٦٨ ١١ شخصاً يعيشون في المنطقة.

وهناك مذكرة تفاهم ستوقع قريباً تتعلق بالحقوق والالتزامات المتبادلة فيما يتعلق بإعادة إدماج الجهاز القضائي المحلي في الجهاز القضائي لجمهورية كرواتيا. وسيجري النظر في إدماج ما مجموعه ١٩٥ موظفاً بموجب هذه المذكرة.

٥ - إعادة إدماج نظام التعليم

على أساس البيان الذي أصدرته حكومة كرواتيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية بشأن الاعتراف بالشهادات الدراسية من منطقة الدانوب في الفترة من ١٩٩١/٩٢ إلى ١٩٩٦/٩٧، تم وضع الإجراءات المتعلقة بالاعتراف (الاعتراف بالتقارير والشهادات الدراسية، وتوزيع الكتب الدراسية مجاناً على تلاميذ المدارس الابتدائية) فضلاً عن الإجراءات المتعلقة بإدماج نظام المدارس في نظام مدارس جمهورية كرواتيا. وتم التوصل إلى اتفاق ووضع ضوابط سيتم وفقاً لها إدراج مواد ذات

أهمية خاصة بالنسبة لأفراد المجتمع الصربي في المواضيع الفردية المقدمة في المناهج الدراسية الكرواتية (اللغة الأم، والجغرافيا، والموسيقى، والفنون). وعلاوة على هذا البيان، تم منح عقود عمل لـ ٣٨٧ ١ من موظفي المدارس في منطقة الدانوب في جزء مقاطعة أوسيجيك - بارانيا ومقاطعة فوكوفار - سريام (٤١٩ عقدا دائما و ٢٠١ عقد مؤقت)، منها ٩١٤ عقدا مؤقتا.

٦ - إعادة إدماج الرعاية والتأمين الصحيين

وفقا للاتفاق الموقع المتعلق بإعادة إدماج الرعاية والتأمين الصحيين، وطبقا للقوانين الكرواتية، سيبدأ تمويل مستشفى فوكوفار والمركز الطبي بيلي مناستير، فضلا عن الاضطلاع بمسؤولية تكاليف التشغيل والتكاليف الأخرى المتعلقة بتوفير الرعاية الصحية الملائمة لإقليم منطقة الدانوب. ونظرا لأن جميع الشروط الضرورية لم تستوف بعد، فإنه لم تُمنح عقود العمل بعد إلى موظفي مؤسسات الرعاية الصحية في منطقة الدانوب.

وسيلبلغ عدد المنتفعين بالتأمين الصحي في إقليم منطقة الدانوب ٩٢٢ ٢٤ شخصا. وبحصولهم على بطاقة للتأمين الصحي، يتمتعون بمركز المؤمن التابع لمعهد الضمان الاجتماعي الكرواتي ويستطيعون الانتفاع بالرعاية الصحية بموجب القوانين والقوانين المحلية لجمهورية كرواتيا. وفي عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، تمت تغطية تكاليف الرعاية الصحية (العيادات الخارجية والإقامة في المستشفى) لما مجموعه ٤٦٠ شخصا من إقليم منطقة الدانوب بما قيمته ٢٣٤ ٩٠٧ ٢ كونا.

٧ - إعادة إدماج تأمين المعاش التقاعدي والعجز، والرعاية الاجتماعية

على أساس الاتفاق بشأن تنظيم الخدمات المحلية والمكتب الفرعي للصندوق الوطني لتأمين المعاش التقاعدي والعجز في أجزاء من مقاطعتي فوكوفار - سريام وأوسيجيك - بارانيا، يجري حاليا إعادة إدماج نظام تأمين المعاش التقاعدي والعجز وحتى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، تم استلام نحو ٣٠٠ ٨ مطلب لاستئناف دفع المعاشات التقاعدية للمنتفعين الذين يحق لهم الحصول على المعاشات التقاعدية حتى عام ١٩٩١. وحتى الآن، تمت معالجة ٣٨٩ ٦ مطلبا. ويقدر أنه لا يزال هناك نحو ٤٠٠٠ ٤ منتفع تتوافر فيهم جميع الشروط الضرورية لتقديم طلبات للحصول على المعاشات التقاعدية. ومنذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن، تم دفع معاشات تقاعدية ومستحقات أخرى من تأمين المعاش التقاعدي بما قيمته ٥٢ ٨٢٣ ٥٠٠ كونا للأشخاص المتقاعدين المقيمين في منطقة الدانوب الكرواتية أو إلى أفراد أسرهم، فضلا عن مستحقات أخرى تتعلق بالمشروع النموذجي "داردا"، بدفع مبلغ ٥٠٠ كونا مقدما، ومن خلال استئناف دفع المستحقات للمنتفعين الذين سجلوا لدى الإدارة المحلية في أوسيجيك خلال الأشهر القليلة الماضية.

ووفقا لهذا الاتفاق، سيتم إنشاء منظمة جديدة للصندوق الوطني لتأمين المعاش التقاعدي والعجز في إقليم منطقة الدانوب عن طريق فتح إدارة محلية في فوكوفار ومكاتب فرعية تابعة لها في إيلوك، وفنكوفتشي وزوبانيا وإدارة محلية في أوسيجيك ومكتب فرعي تابع لها في بيلي مناستير.

ووفقا لبيان الحكومة الكرواتية الصادر في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والتذييل لبيان ١٤ شباط/ فبراير، ستمنح عقود عمل لجميع الموظفين ضمن نظام تأمين المعاش التقاعدي والعجز في إقليم منطقة الدانوب. ويقدر أن هناك ٤١ موظفا في دوائر تأمين المعاش التقاعدي والعجز في إقليم منطقة الدانوب. وكان يجب إنجاز جميع الأعمال المتعلقة بإنشاء المنظمة الجديدة وفقا للاتفاق، وذلك في غضون شهر من تاريخ توقيع الاتفاق. وهناك في منطقة الدانوب مركزان للضمان الاجتماعي (بيلي مناستير وفوكوفار)، ودور للمتقاعدين في بيلي مناستير وسارينغراد. ويعمل نحو ٢٠ موظفا في مؤسسات الضمان الاجتماعي هذه لم يمنحوا عقود عمل بعد، وذلك لأنهم لم يستوفوا بعد جميع الشروط الضرورية.

٨ - إعادة إدماج الشركات العامة

أفضت الاجتماعات والمحادثات العديدة التي عقدتها لجان التنفيذ وأفرقة الخبراء المشتركة خلال السنوات الماضية إلى إعادة الإدماج التدريجي لأجزاء من الشركات العامة الكبيرة الموجودة في أراضي منطقة الدانوب الكرواتية وإدخالها من جديد في النظامين الاقتصادي والقانوني.

• هيئة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الكرواتية

أنشأت هيئة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، في إطار أنشطتها في أراضي منطقة الدانوب، شبكتين للبريد (الرسائل والطرود البريدية) والاتصالات السلكية واللاسلكية. وعلى هذا النحو، تم الاندماج من جديد في شبكة جمهورية كرواتيا وشبكة الاتصالات الدولية، وتولت هيئة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الكرواتية كامل المسؤولية عن توفير خدمات البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في الإقليم. وفي آذار/مارس ١٩٩٧، بدأ تشغيل المحطات الأساسية لشبكة الهاتف النقال من طراز GSM، بحيث أُدمج هذا الإقليم في شبكة الهاتف الكرواتية (CRONET).

وجرى توقيع عقود مع موظفين سابقين في مؤسسة "JP PTT" للبريد والهاتف، فوقع حتى الآن على عقود العمل المعروضة ٣٩٥ شخصا من أصل ٤٠١.

• صناعة النفط

في إطار إنعاش حقول النفط، بدأ تشغيل ٤٧ بئرا نفطية وبئران يعملان بدفق الماء، وأتاح ذلك توظيف ٦٥ شخصا من أصل عرقي صربي. وبإضافة هؤلاء إلى ٥٢ موظفا كرواتيا، يصبح عدد الموظفين في مواقع العمل ١١٧ موظفا.

وقد أنفقت شركة INA للنفط ٤٤٠ ٨٨٣ ٢٨ كونا من أموالها الخاصة على الأنشطة المضطلع بها حتى الآن لتعمير الآبار النفطية وإنعاشها.

وأسفرت المفاوضات الطويلة الأجل بشأن نقل ملكية محطات البنزين الموجودة في أراضي منطقة الدانوب عن نقل ملكية ٤ محطات وقود (بيلييه، بروج، ميكلوذيفتش، نيميتشي)، فيما يجري التفاوض على

نقل ملكية محطات البنزين الـ ٣٨ المتبقية. وشملت المفاوضات حتى الآن تولي المسؤولية عن ٤٩٧ موظفا، قدم ٣٧٧ منهم طلبات عمل.

• الشركة الكرواتية لإدارة الغابات

دخل توقيع الاتفاق المتعلق بإعادة إدماج إدارة الغابات مرحلته النهائية. ومن المقرر أن يؤدي هذا الاتفاق إلى إعادة إدماج المؤسسات الموجودة في منطقة الدانوب في الشبكة التابعة للشركة الكرواتية لإدارة الغابات. ووفقا لهذا الاتفاق، يُتوقع انتقال عهدة ٤٠٤ موظفين.

• الشركة الكرواتية لإدارة المياه

أدى توقيع الاتفاق المتعلق بإعادة إدماج إدارة المياه في الشبكة التابعة للشركة الكرواتية لإدارة المياه بزغرب إلى استكمال إعادة إدماج إدارة المياه، والشروع في تعمير شبكة الصرف الصحي على أراضي إقليم بارانيا، وتوقيع اتفاق بشأن تولي المسؤولية عن ٧٥ موظفا في شركة إدارة المياه في منطقة الدانوب. وقد وقع جميع هؤلاء الموظفين عقود عمل مع الشركة الكرواتية لإدارة المياه.

وبلغ مجموع الاستثمارات لتعمير مرافق إدارة المياه والشؤون الاقتصادية في هذا الإقليم ٨ ٧٠٠ ٠٠٠ كونا حتى الآن.

السكك الحديدية الكرواتية

استردت السكك الحديدية الكرواتية ملكية كامل الخطوط الحديدية في منطقة الدانوب الكرواتية بناء على رسالة الاتفاق، بحيث استؤنضت حركة السير على خطي فينكوفتشي - توفارنيك وبيلي ماناستير - داردا، في حين يجري تعمير خطوط أوسيجيك - بيلي ماناستير وفينكوفتشي - درينوفتشي وفينكوفتشي - بوروفو - فوكوفار - (إردوت).

وقد وظف ٥٦٤ شخصا، ومنحت ٥ مناصب إدارية لموظفين من منطقة الدانوب الكرواتية.

• الشركة الكرواتية لإدارة الكهرباء

عملا بالإعلان المتعلق بالصيانة والإمداد بالكهرباء المقرر توقيعه قريبا، ستبدأ أعمال الصيانة والإمداد الثابت بالكهرباء لكامل منطقة الدانوب الكرواتية، وستعد خطة تنفيذية خاصة لهذا الغرض. وستعرض عقود عمل على ٢٣٥ موظفا من هذه المنطقة. كما عرض منصبان إداريان في مناطق التوزيع على أعضاء الأقلية القومية الصربية في منطقة الدانوب الكرواتية.

• الشركة الكرواتية لإدارة الطرق

اضطلعت الشركة الكرواتية لإدارة الطرق، على سبيل الاستعجال، بإعادة تركيب إشارات المرور وصيانة الجسور، وأنجزت جميع الاستعدادات اللازمة لإصلاح الطرق ومرافقها في منطقة الدانوب الكرواتية.

وعرضت عقود عمل على ٢١ موظفا من منطقة الدانوب الكرواتية، فوق تسعة منهم على تلك العقود.

٩ - الاقتصاد والشؤون المالية

لكي يتم بنجاح تنفيذ موسم غرس البذور في خريف ١٩٩٦ و ١٩٩٧، يجري تمويل غرس بذور القمح وبنجر السكر وعباد الشمس والصويا والأذرة وغيرها من المحاصيل في منطقة الدانوب الكرواتية من خلال وزارة الاقتصاد، في حين يجري منح الشركات الزراعية قروضا على شكل سلع أساسية.

وضمن مشاريع إعادة تنشيط النظام الاقتصادي، تجري استعدادات لتوحيد إدارات الشركات، وتقييم الأضرار الناجمة عن الحرب، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة. وتقدمت ٣١ شركة للتسجيل لدى محكمة أوسيجيك التجارية. واستأنفت الشركات المسجلة أعمالها بالفعل، كما أن بعض الشركات المسجلة من منطقة الدانوب الكرواتية قد شرعت بالفعل في إعادة بناء البيوت بتمويل من وزارة التعمير والتنمية. وبدأت وزارة المالية في تدريب موظفين على تطبيق القواعد الجمركية والضريبية. وتم إبرام اتفاق بشأن قبول الموظفين الحاليين في سلطة جمارك جمهورية كرواتيا (ستعرض وظائف على ١٣٩ شخصا). وفي أواخر حزيران/ يونيه ١٩٩٧، ستبدأ مكاتب جمارك معابر الحدود ومكاتب الجمارك داخل البلد في العمل بموجب القواعد الجمركية الكرواتية، بموظفي جمارك يرتدون الزي الرسمي للجمارك الكرواتية. وتوجد خمسة معابر حدودية.

١٠ - إعادة بناء البيوت

تم توقيع العقود الأولى لإعادة بناء منازل وشقق الأسر في المستوطنات التي شملها المشروع التجريبي، والتي تم فيها تقييم الأضرار الناجمة عن الحرب (أنتونوفاتش، وإرنستينوفو، وليبوفاتش، وأبسفيتشي، وبودغرادي، ونيميتشي، ودوني نوفو سيلو، وسيريتش، ومشارف فينكوفتشي). ويشمل هذا البرنامج ٥٣٤ ٢ من منازل الأسر التي لحقت بها أضرار مختلفة، من بينها ٨٧٦ ١ منزلا قيد الإنشاء بالفعل، و ٥١٤ منزلا جاهزة لإيواء أصحابها.

كما بدأت الأعمال التحضيرية لتسجيل وتقييم الأضرار الناجمة عن الحرب في بيلي، ومارينشي، وبوغرانوفيتشي، وبلدة فوكوفار نفسها.

وبدأ أيضا برنامج إعادة بناء الشقق السكنية في فوكوفار، شمل ٢ ٠١١ شقة؛ ويجري ترتيب إعادة بناء ٥٠٠ شقة منها من خلال إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية واللجنة الأوروبية، في حين ستقوم وزارة التعمير والتنمية ببناء ١ ٥١١ شقة. وتم حتى الآن إنفاق ٥٦ ٠٠٠ ٠٠٠ كونا على هذه المشاريع.

وسيجري أيضا بناء مدارس وكنائس في جميع المستوطنات التي تشملها عملية إعادة بناء منازل وشقق الأسر. ويجري بالفعل بناء مدرستين (ليبوفاتش وأبسفيتشي)، في حين يجري إكمال وثائق المشاريع بالنسبة لأربع مدارس أخرى. وتجري إعادة بناء مدرسة في أنتونوفاتش بتمويل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد أدرجت الكنيسة الواقعة في ليبوفاتش في برنامج التعمير الذي وضعه المؤتمر الأسقفي الكرواتي. وتم حتى الآن إنفاق ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ كونا على برنامج إعادة تشييد المدارس والكنائس.

١١ - أنشطة التخطيط العمراني

أنجزت وزارة التخطيط العمراني والتشييد والإسكان عددا من أنشطة التخطيط العمراني في منطقة الدانوب الكرواتية. وتم إعداد الوثائق المتعلقة بأساس استخدام المناطق وحمايتها بالنسبة لبلديات بيلي وموناستير وأوسيجيك وفنكوفتشي وفوكوفار السابقة، كما أعد عدد من الوثائق ضمن خطط مناطق التعمير والإنشاء بالنسبة لبلدتي فوكوفار وأيلوك، ومستوطنات بوغدانوفشي ولوفاس وتومبوفيتشي وتوفارنيك. واكتملت خطط تحديد المناطق لمقاطعتي أوسيجيك - بارانيا وفوكوفار - سريام، في حين تدخل منطقة الدانوب الكرواتية أيضا في السياسة الوطنية للتخطيط العمراني.

١٢ - تطهير الألغام

شملت أعمال تطهير الألغام حتى الآن ٧٧٠ ٥٩٦ ٦٥ مترا مربعا (أكثر من ٣ ٢٠٠ مبنى)، حيث أزيل ١٢٨ ٤٢١ مترا مكعبا من مواد البناء والنفايات الأخرى. وكان ٦٤٩ شخصا في المتوسط يشاركون في أعمال تطهير الألغام، حيث كانوا يستخدمون ١٥٢ نوعا مختلفا من الأجهزة والمعدات الهندسية. وتم تطهير المناطق التالية من الألغام الأرضية: أبسفيتشي، وليبوفاتش، وبودغرادي، وسيريتش، ودوني نوفو سيلو، ونيميتشي، وأنتونوفاك؛ وبالتعاون مع الشركات المحلية في منطقة الدانوب الكرواتية، تم أيضا تطهير كوباتشفو، وبيلي، وإرنستينوفو، وديفوس، وكذلك خط فنكوفتشي - فوكوفار للسكك الحديدية وشبكة كهرباء فنكوفتشي - فوكوفار. وجرى الاضطلاع بعدد من أنشطة تطهير الألغام من أجل توفير أوضاع عمل ملائمة للمرافق العامة - وشملت ما مجموعه ٩٢٥ ١٢٠ مترا مربعا من المساحة السطحية.

وخلال العام المنصرم، تم إنفاق ٣٢٢ ٩١٢ ٦٥ كونا على هذه الأنشطة لتطهير الألغام في منطقة الدانوب الكرواتية.

ثانيا - عودة المشردين

ينص اتفاق الفريق العامل المعني بعودة المشردين، الذي وقعه في ٢٣ نيسان/ أبريل ١٩٩٧ ممثلو الحكومة الكرواتية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على العودة إلى منطقة الدانوب الكرواتية ومنها؛ أي أنه يشمل على حد سواء المشردين الذين نزحوا إلى منطقة الدانوب الكرواتية والصرب المشردين الذين فروا من منطقة الدانوب الكرواتية إلى مناطق أخرى داخل كرواتيا. وتتضمن السجلات وجود ٧٨٥ ٨٠ مشردا من منطقة الدانوب الكرواتية تم إيواؤهم في مناطق أخرى من كرواتيا. وبدأت بالفعل عودة هؤلاء الأشخاص إلى

منطقة الدانوب الكرواتية. واستنادا إلى المعلومات المستقاة من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية، فإن أكثر من ١ ٠٠٠ شخص قد عادوا بصورة دائمة من خلال زيارات مشمولة برعاية الإدارة الانتقالية. ويجري إصدار شهادات من أجل عودة ٧١ أسرة (تضم ٢١٣ فردا).

وقد بدأت عودة المواطنين الكروات من منطقة الدانوب الكرواتية إلى سائر مناطق جمهورية كرواتيا بعد توقيع اتفاق العودة، بل وقبل توقيعه وتنفيذه، وبخاصة في أواخر عام ١٩٩٦ ومطلع عام ١٩٩٧. وقد عاد هؤلاء الأشخاص بناء على وثائق كرواتية سارية المفعول صدرت في منطقة الدانوب الكرواتية. وفي أواخر نيسان/ أبريل إلى أوائل حزيران/ يونيو، سجلت المكاتب الإقليمية للمشردين في مقاطعتي أوسيجيك بارانيا وفوكوفار - سريام ما مجموعه ٨٣٩ ٤ أسرة تضم ٤٤٥ ١٠ فردا. ومن بين هذا العدد، هناك ٤٨٦ أسرة تضم ١ ١٩٩ فردا لا تعيش في منطقة الدانوب الكرواتية، وإنما في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ومن بين العدد الإجمالي المذكور أعلاه، تقدمت ٦٩٤ ٢ أسرة تضم ٦٢٣ ٤ فردا بطلبات للعودة، في حين أن ٥٣٢ ١ أسرة تضم ٣٤٢ ٤ فردا لا تريد العودة إلى أماكن إقامتها السابقة.

وبموجب اتفاق العودة، واستنادا إلى التسجيل المكتمل لطلبات العودة، تم حتى ٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ إصدار شهادات عودة إلى ١٨٦ شخصا من منطقة الدانوب الكرواتية. واستنادا إلى هذه الشهادات، عاد ١٦ شخصا ينتمون إلى منطقة الدانوب الكرواتية إلى أماكن إقامتهم السابقة. وتعلق أولويات العودة بالأسر والأشخاص الذين لا تزال منازلهم شاغرة، وكذلك بالأشخاص الذين يطلبون العودة من أجل لم شمل الأسر. أما بالنسبة للأشخاص الآخرين الذين لا تزال منازلهم مشغولة أو مدمرة، فستعرض عليهم أماكن مؤقتة للإيواء مع أقاربهم وأسرهم، أو أماكن إيواء يوفرها مكتب المشردين واللاجئين أو وزارة التعمير والتنمية، ريثما يتم إخلاء منازلهم أو إعادة بنائها.

واستنادا إلى المعلومات المستقاة من وزارة التعمير والتنمية، عاد حوالي ١٥ ٠٠٠ صربي إلى كرواتيا بصورة مستقلة عن الاتفاق خلال الأشهر العديدة الماضية.

وتبين التقارير الواردة من الوزارات وسائر الوكالات الحكومية والشركات العامة بوضوح أن الجميع قد بذلوا قصارى جهدهم لاحترام الاتفاقات والمواعيد النهائية التي تم التوصل إليها بين حكومة جمهورية كرواتيا والسلطات المختصة في جمهورية كرواتيا من ناحية، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية من ناحية أخرى.

التذييل الأول

الطلبات المقدمة إلى الفروع المحلية للمكتب الإقليمي
للاجئين في أراضي منطقة الدانوب الكرواتية

(من ٢٣ نيسان/ أبريل إلى ٦ حزيران/ يونيو ١٩٩٧)

أفراد الأسر	الأسر	
٤ ٦٢٣	٢ ٦٩٤	أولا - الراغبون في العودة إلى أماكن إقامتهم
٣٧٦	٢٠٣	(أ) لم شمل الأسر
		(ب) العودة إلى البيوت
٩٥٢	٤٤٠	- شاعرة
١ ٢٩٤	٦٧٧	- مدمرة
٢ ٠٤٠	٩٢٠	- مسكونة
١ ٣٦٧	٥٣٧	* البقاء مع الأسرة
		* البقاء مع مكتب المشردين واللاجئين/ وزارة
٧٣٧	٤٠٣	التعمير والتنمية
٤ ٣٤٢	٥٣٢	ثانيا - غير الراغبين في العودة
١ ١٢٨	٦٢٠	(أ) البقاء في منطقة الدانوب
٢ ٦٥٥	١ ٥٣١	(ب) مغادرة جمهورية كرواتيا
٦١٢	٢٧٩	(ج) الانتقال إلى مكان آخر
٢٨١	١٢٧	ثالثا - الذين لم يقرروا بعد
١ ١٩٩	٤٨٦	رابعا - المقيمون في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
١٠ ٤٤٥	٤ ٨٣٩	المجموع

التذييل الثاني

توظيف أفراد الأقلية الوطنية الصربية من منطقة الدانوب الكرواتية

<u>تم توظيفهم</u>	<u>عرضت عليهم عقود</u>	
-	١ ٣٨٧	١ - وزارة التعليم
-	٨٢٧	٢ - وزارة الداخلية
٣٩٥	٤٠١	٣ - هيئة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الكرواتية
٥٦٤	-	٤ - السكك الحديدية الكرواتية
٧٥	-	٥ - شركة إدارة المياه الكرواتية
-	٢٣٥	٦ - شركة إدارة الكهرباء الكرواتية
٩	٢١	٧ - شركة إدارة الطرق الكرواتية
٦٥	-	٨ - شركة INA للنفط

التذييل الثالث

استثمارات الشركات العامة الكرواتية

قامت الشركات العامة بتمويل تعمير وإصلاح وإنشاء وظائف معينة في منطقة الدانوب الكرواتية من الأموال الخاصة بهذه الشركات على النحو التالي:

١ -	الشركة الكرواتية لإدارة المياه - إعادة تشييد البنية الأساسية للإدارة المائية (محطات الضخ والحماية من الفيضانات)	٨ ٧٠٠ ٠٠٠ كونا
٢ -	هيئة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الكرواتية - إصلاح الاتصالات السلكية واللاسلكية	٦ ٠٠٠ ٠٠٠ كونا
٣ -	السكك الحديدية الكرواتية - إصلاح السكك الحديدية	٣٥ ٩٠٠ ٠٠٠ كونا
٤ -	الشركة الكرواتية لإدارة الكهرباء - إعادة تشييد الشبكات في مشاريع المستوطنات التجريبية	٢٧ ٧٠٠ ٠٠٠ كونا
٥ -	الشركة الكرواتية لإدارة الطرق - إعادة تركيب إشارات المرور وإصلاح الجسور	٨٩٢ ٠٠٠ كونا
٦ -	شركة INA للنفط - حقول النفط ومحطات البنزين	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ كونا
٧ -	شركة الإذاعة الكرواتية	٢ ٠٠٠ ٠٠٠ كونا
٨ -	الشركة الكرواتية لإدارة الغابات - ليبوفاك	٢ ٠٠٠ ٠٠٠ كونا
	المجموع	١٣٣ ١٩٢ ٠٠٠ كونا

- - - - -